

دور السياسات الوطنية في التنمية المحلية بالسودان

د. / عبد الرحمن محمد الحسن*

Abstract:

The Principal of This is study handle The attempts of The Sudan in local development.it clarified The importance of the development and its concept . The study also arrived at some development projects in Sudan , and the most important policies and legislations which helped to make it possible. to achieve the aims of the study from different sources ,the researcher collected these information from different reference, books, periodicals and the Internet.

The study came to the fact that there is local development in different localities Dane through different local administrative bodies. There is also legislation that helped in developing through the application of decentralization administration. there is also many problems that face the local communities in the executing the development plans.

Key words: Sudan, Local development, Legislation, Decentralization, Local communities.

ملخص:

تناولت هذه الدراسة تجربة السودان في التنمية المحلية ، وأوضحت أهمية التنمية ومفهومها كما تطرقت لبعض مشاريع التنمية المحلية بالسودان وأهم السياسات والتشريعات التي ساعدت عليها، ولتحقيق أهداف الدراسة تم جمع المعلومات من مصادر مختلفة كالكتب والمراجع والدوريات والشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت). وقد توصلت الدراسة إلى أنه توجد تنمية محلية عبر الإدارات المحلية المختلفة. وتوجد تشريعات ساعدت على التنمية من خلال تطبيق نظام اللامركزية في الحكم. كما يوجد عدد من المشكلات تواجه الجماعات المحلية في تنفيذ خطط التنمية المحلية.

الكلمات المفتاحية: السودان، تنمية محلية، تشريعات، لامركزية، جماعات محلية.

* أستاذ مشارك - جامعة بخت الرضا، السودان

مقدمة:

مشكلة التنمية تعد من أهم المشكلات التي تواجه معظم مجتمعات الدول النامية وخاصة المجتمعات التي تواجه صعوبة إيجاد التوازن بين حجم السكان والموارد المتاحة لسد احتياجاتهم. وتتطوي التنمية على إحداث نوع من التغيير في المجتمع الذي تتوجه نحوه، وإن هذا التغيير من الممكن أن يكون مادياً يسعى إلى رفع المستوى الاقتصادي والتكنولوجي للمجتمع وقد يكون معنوياً يستهدف تعزيز أهداف التنمية. فالنظرة العالمية الجديدة للتنمية اتجهت إلى منظور التنمية الشاملة والمستدامة وهي التنمية الموجهة لرفاهية الإنسان والحفاظ على البيئة حيث لا تنتهي بإقامة المشروعات بل تواصل المعالجات المجتمعية، فالإنسان هو أداة التنمية وهدفها.

يرتكز مفهوم التنمية المحلية على عنصر المبادرة والمشاركة الشعبية والعون الذاتي ومساندة الدولة باعتبارهم الوسائل الأكثر فاعلية لتنمية المجتمعات المحلية سواء أكانت حضرية أم ريفية باستخدام منهج تنمية المجتمع الذي يوحد ما بين جهود الأهالي وجهود الحكومة من أجل خدمة المجتمع والنهوض به وربطه بالتنمية الشاملة للدولة.

السودان يعتبر من الدول النامية التي تواجه مشكلات السكان والتنمية خاصة وإن به أراض شاسعة، فتقدر مساحته بنحو 1.882.000 كيلو متر مربع منها 59,2% صالحة للزراعة ومراعى طبيعية وعدد سكانه 33.419.625 نسمة حسب تعداد 2008، وامتداده بين دائرتي عرض 9 درجة و 23 درجة شمال وخطى طول 22 درجة و 38 درجة شرقاً مما اكسبه تنوع في المناخات والموارد.

مشكلة الدراسة حددت عدة تساؤلات تتلخص في السؤال الرئيس التالي: هل توجد تنمية محلية بالسودان؟

وتتفرع منه الأسئلة الآتية: ما هي السياسات والتشريعات التي ساعدت عليها ؟ وما هي المعوقات التي تواجه التنمية المحلية بالسودان؟ وأسباب اختيار المشكلة هي:

1. توفير إطار نظري يساعد الجهات المسؤولة في التخطيط وتنفيذ برامج التنمية المحلية؛

2. يعتبر موضوع التنمية من الموضوعات المهمة التي تشغل المجتمعات؛

3. والسودان من الأقطار العربية ذات المساحة الكبيرة التي تحتاج إلى برامج التنمية المحلية.

يهدف هذا البحث إلى:

- 1 - الوقوف على تجربة السودان في التنمية المحلية؛
- 2 - والتعرف على السياسات والتشريعات التي ساعدت على التنمية المحلية بالسودان.

(1) مفهوم التنمية المحلية:

ظهر مفهوم التنمية المحلية في الستينيات (حاج أحمد وآخرون، 2007) بعد ازدياد الاهتمام بالمجتمعات المحلية لكونها وسيلة لتحقيق التنمية الشاملة على المستوى القطري، فالجهود الذاتية والمشاركة الشعبية لا تقل أهمية عن الجهود الحكومية في تحقيق التنمية، عبر مساهمة السكان في وضع وتنفيذ مشروعات التنمية، مما يستوجب تضافر

الجهود المحلية الذاتية والجهود الحكومية لتحسين نوعية الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحضرية للمجتمعات المحلية وإدماجها في التنمية القطرية.

1-1) تعريف التنمية المحلية:

تعددت تعريفات التنمية وتوحدت أهدافها في أن التنمية إستغلال أمثل للموارد المادية والبشرية وتوظيفها للرقى بالإنسان وتحسين دخله وتوفير قسط وافر من الخدمات الأساسية له ولأسرته ولمجتمعه وهذا لا يحدث إلا بوجود آفاق وتطلعات على المستوى المحلى تتمثل في تفعيل دور المواطنين في التنمية المحلية ودعم الاستثمار المحلى عن طريق استخدام مناهج علمية تيسر الوصول للأهداف التي تعين في تحقيق التنمية المحلية (وزارة الرعاية الاجتماعية، 2007).

تعرف التنمية بأنها مجموعة من الوسائل والطرق التي تستخدم بقصد توحيد جهود الأهالي مع السلطات العامة من أجل تحسين مستوى الحياة من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات القومية والمحلية وإخراج هذه المجتمعات من عزلتها لتشارك إيجابياً في الحياة القومية، وتساهم في تقدم البلاد (الهورى & آخرون 1998). كما يرى البعض أن التنمية المحلية هي العملية التي يمكن بواسطتها تحقيق التعاون الفعال بين جهود المواطنين وجهود السلطات العمومية لارتفاع بمستويات التجمعات المحلية والوحدات المحلية إقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وحضارياً من منظور تحسين نوعية الحياة في منظومة شاملة ومتكاملة (عبد الحميد، 2001).

ويعرفها (صابر) بأنها مفهوم جديد لأسلوب العمل الاجتماعي والاقتصادي في مناطق محددة يقوم على أسس وقواعد من مناهج العلوم الاجتماعية والاقتصادية وهذا الأسلوب يقوم على إحداث تغيير حضاري في طريقة التفكير والعمل والحياة عن طريق إثارة وعي البيئة المحلية وأن يكون ذلك الوعي قائماً على أساس المشاركة في التفكير والإعداد والتنفيذ من جانب أعضاء البيئة المحلية جميعاً في كل المستويات عملياً وإدارياً.

هناك من يعرف التنمية المحلية بأنها حركة تهدف إلى تحسين الأحوال المعيشية للمجتمع في مجمله على أساس المشاركة الإيجابية لهذا المجتمع وبناء على مبادرة المجتمع إن أمكن ذلك، فإذا لم تظهر المبادرة تلقائياً تكون الاستعانة بالوسائل المنهجية لبعثها واستئثارها بطريقة تضمن لنا استجابة حماسية فعالة لهذه الحركة (عبد اللطيف، 2002). إنها عملية تتم بشكل قاعدي من الأسفل تعطي الأسبقية لحاجات المجتمع المحلى وتأسس على المشاركة الفاعلة لمختلف الموارد المحلية وكل ذلك في سبيل الوصول إلى رفع مستويات العيش والاندماج والشاركة والحركية وتعتمد على تفصيل كل موارد مجتمع محلى باعتبار هذه الموارد والمؤهلات المحلية فاعلاً مهماً في صناعة التغيير وضمان إستمراريتها مع إشراك الإنسان المحلى (حاج أحمد & آخرون، 2007).

فالتنمية المحلية هي تلك المبادرات المختلفة التي يتم التحضير لها مسبقاً، وبمشاركة واسعة من المهتمين والمعنيين بتحسين شروط حياة الجماعة المحلية، على أن يقترن الهدف الاقتصادي للتنمية بالهدف الاجتماعي. ويبقى الهدف الأسمى لنهج التنمية المحلية ورؤيتها القائمة على المشاركة هو تمكين الجماعات المحلية لاسيما الفقيرة منها والضعيفة والمهمشة وتوسيع نطاق الفرص والحياة المتاحة لها (سين، 1999).

اعتماداً على ما سبق، يمكن أن نقول أن تحقيق التنمية في أي مجتمع من المجتمعات وخاصة المجتمع السوداني ذو النسيج الاجتماعي المتعدد الثقافات والعرقيات والبيئات كما ذكرنا لا بد أن يأخذ في الاعتبار الأوضاع الاجتماعية بكل قيمها وعاداتها وتقاليدها القائمة، ثم إدخال المفاهيم والقيم الجديدة لإحداث التغيير والذي يبدأ بتغيير الإنسان أولاً وهو بدوره يقود إلى تغيير المجتمعات المحلية والتي تساعد على استكمال التنمية الشاملة والمستدامة في الدولة. فإن التطور والتنمية المحلية في المجتمعات فيها جانب يتم بصورة طبيعية وتلقائية وهذا بطيء في حركته باعتباره تحرك هادئ يتم من غير خلخلة لتراكمات العادات والتقاليد والموروثات، والبعض الآخر وهو المهم يحدث من خلال طرح وتبني أفكار التغيير والتجديد وفق خطط وبرامج محددة تتبناها الدولة وتسعى لمشاركة المواطنين في تبنيها وإنجاحها ولكن هذا المنهج كثيراً ما يصطدم بالعوامل الاجتماعية التي تعوق تقدمه وتقعده عن تحقيق العمل التنموي المنشود. كما هو الحال في المجتمع السوداني المحافظ على قيمه وتقاليده وموروثاته ويأبى التخلي عنها حتى ولو كانت تقف في بعض الأحيان عكس تيار تقدمه وتطوره (النعيم، 2007).

2-1 أهداف التنمية المحلية:

للتنمية المحلية أهداف متعددة منها:

- 1 - وضع الخطط المناسبة وفق أولويات محددة لتنمية المجتمع المحلي والنهوض به اقتصادياً واجتماعياً؛
- 2 - الارتقاء بمستوى الخدمات الموجودة في المجتمع المحلي؛
- 3 - رفع وعي المواطنين بالمشاركة الفعالة في عمليات التنمية؛
- 4 - ووضع حلول ناجعة للمشكلات.

ويضيف (الهورى & آخرون 1998):

- 1 - إدخال مجموعة من التحسينات الفيزيائية على البيئة المحلية: مثل الشوارع الممهدة، والمساكن والمياه الصالحة للشرب والمجاري وغيرها؛
- 2 - الاهتمام بالأنشطة الوظيفية التي يمكن أن تشارك في عملية تنمية المجتمع مثل الصحة والتعليم، والترفيه؛
- 3 - والعناية التي لا بد وأن توجه إلى تكوين جماعات تناقش وتدرس عملية تنمية المجتمع، بل وتشارك فيها.

3-1 مراحل التنمية المحلية:

هناك مراحل تمر بها التنمية المحلية كما أوردها (غيث، 1987) والتي وضعها إدوارد لندمان وكارل تابلور، تتمثل في:

- 1 - المناقشة المنظمة والعلمية للحاجات المشتركة بالنسبة للمجتمع المحلي يقوم بها أعضاء في نفس ذلك المجتمع، ويساعد ذلك النوع من المناقشة على تنظيم الجهود الفردية وتنسيقها بشكل يمكن الاستفادة به في تنمية المجتمع المحلي؛
- 2 - التخطيط المنظم وذلك لتنفيذ ما تمت مناقشته في الخطوة الأولى، فبعد المناقشة المنظمة في برنامج معين كإنشاء مشروع صغير مثلاً ترسم خطة متكاملة لتنفيذه؛

- 3- التعبئة الكاملة والاستخدام الأمثل لكل الطاقات الفيزيائية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع المحلي؛
- 4- محاولة تحقيق أكبر قدر من التحسينات المدخلة على المجتمع المحلي. وهناك من المسببات الفيزيائية والاجتماعية على وجه الخصوص ما يدعو إلى مراعاة تأثيراتها عند إدخال تلك التحسينات؛
- 5- وأن الخطوة الأخيرة في عملية تنمية المجتمع المحلي هي محاولة تغذية المشروعات بعضها ببعض، بمعنى أنه إذا حقق أحد البرامج نجاحاً فإن عائد ذلك النجاح - اقتصادياً كان أو اجتماعياً - ينبغي أن يستعمل في النهوض ببرامج مجتمعية أخرى.

4-1) المجتمع المحلي:

يستوجب الحديث عن التنمية المحلية التوقف عند مفهوم المجتمع المحلي وعلاقته بالوطني، سواء على صعيد التنمية أو على صعيد مركزية اتخاذ القرارات على تنوعها. فأول من استعمل اصطلاح المجتمع المحلي هو العالم الاجتماعي روبرت مكايفر عندما نشر كتابه "المجتمع المحلي" (ميشيل 1967). ويعرف المجتمع المحلي على أنه تجمع من المواطنين يعيشون معاً فوق منطقة من الأرض ويؤلفون جماعة اجتماعية. ويتحقق ذلك من خلال إرتباطهم فيما بينهم عن طريق نسق من الروابط والعلاقات واشتراكهم في مصالح مشتركة وفي أنماط مقبولة من المعايير والقيم وفي إدراكهم الواعي بتمييزهم عن غيرهم من الجماعات الأخرى التي يمكن تعريفها وفقاً لهذا المبدأ (حمود، 1995).

يمكن أن نطلق اسم المجتمعات المحلية على القرية والبلدة والهجر وسكان الحي في المدينة وعلى المحافظات الصغيرة. ويحظى المجتمع المحلي بأربعة خصائص أو مقومات محددة هي:

- 1- الاشتراك في الأهداف والمصالح ووضوحها؛
- 2- الشعور بالانتماء أو بالعضوية المشتركة؛
- 3- وجود التفاعل بين الأفراد والجماعات؛
- 4- وجود نظام عام من القواعد التي تنظم حياة الناس وتحدد الصلات بينهم (الحناكي 2007).

وتعتمد العلاقات بين أفراد المجتمع المحلي غالباً على أساس العلاقات الشخصية أو علاقات الوجه للوجه أكثر من اعتمادها على الخطابات الرسمية والتعاون قوى بين أفرادها بحيث يمكن القول أن كل فرد يعرف معظم أفرادها الآخرين (كتبخانة، 1442).

2) التنمية المحلية في السودان:

يساعد الحكم المحلي في خلق المشاركة الشعبية وهي قاعدة يرتكز عليها تقديم الخدمات والتنمية المبنية على الاعتماد على الذات خاصة إذا أصبحت الدولة غير قادرة على الاعتماد على نفسها في توفير كل الخدمات. فيعتبر نظام الحكم المحلي في السودان النظام الإداري الحديث والذي ظهر بعد احتلال السودان الذي أصبح مرتبطاً بالعالم الخارجي بعد زوال دولة المهديّة. فبدأ قيام الحكم المحلي بنظامه الحديث بعد العام 1937

بصدور قوانين الحكم المحلي السائد والإدارة الأهلية التي كانت موجودة أصلاً حسب تقاليد المجتمع.

تعدد قبائل السودان و تعدد اللغات واللهجات، واختلال تركيبة السكان وتطور الهوية السودانية التي عملت على أن يكون نظام الحكم المحلي في السودان يمثل حجر الزاوية في إدارة بلد مثل السودان المتزامي الأطراف والمختلف التقاليد والأعراف (حاج أحمد، 2007). معتمداً على اللامركزية التي تساعد على:

- 1 -خلق كواثر محلية قادرة على تحمل المسؤولية ومصاحبة سلطة مستندة على القانون وأن تخلق تلاحم بين الجهود الحكومية المركزية والجهود الشعبية المحلية لبناء الإنسان وتقديم الخدمات وتنمية المجتمع المحلي وتوسيع قدراته؛
- 2 -تقليص الظل الإداري والسياسي حيث تمكن المجتمع المحلي ومنظّماته من دفع عجلة التنمية وخدمة أنفسهم بأنفسهم عن طريق المشاركة الشعبية المبنية على الديمقراطية؛
- 3 -تساعد على ربط المجتمع وجعل للسودان هوية واحدة في ظل التنوع؛
- 4 -وبناء الانتماء المحلي ليساعد في ربط المجتمع عن طريق الوضع الجغرافي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. والتي قد تؤدي إلى التكافل الاجتماعي والذي بدوره يساعد في خلق الوعي القومي ومن ثم الوصول للوحدة الوطنية وجميعها تفقد إلى التنمية.

ونذكر هنا بعض مشاريع التنمية المحلية في السودان:

1- مشروع تنمية المجتمع بولاية الخرطوم:

نشأ المشروع تحت إشراف وتخطيط خبراء متخصصين في تنمية المجتمع من قبل هيئة الأمم المتحدة حسب مفهوم وأسلوب ومنهج تنمية المجتمع لتطوير المجتمعات المحلية والعمل على إشراكها في التنمية. وفي عام 1963 قام مشروع تنمية المجتمع بربيفي الخرطوم في ثمانية قرى، وخصصت الدولة لهذا المشروع ميزانية قدرها مائة ألف جنيه، وعندما جاءت حكومة مايو أدرجت هذا المشروع ضمن مشاريع الخطة التنموية الخمسية (1970-1985) وقد خصصت له ميزانية قدرها 200 ألف جنيه أسوة بالمشاريع التنموية كمشروع الجزيرة، ومشروع الجنيد. فقد جاء تقرير مستر ديوان ومسيح الزمان خبير في الأمم المتحدة بما يفيد نجاح المشروع وما وجدته من إقبال من المجتمعات ومساهمته في برامجها. ويغطي المشروع رقعة واسعة في ولاية الخرطوم وحدوده الإدارية هي حدود الولاية: منطقة غرب النيل، منطقة شرق النيل، ومنطقة مابين النيلين.

تخصصت كل منطقة من هذه المناطق في أنواع معينة من الأنشطة الاقتصادية وفقاً لخطة المشروع المرسومة والتي تركز على التغيير الاجتماعي والعمل الجماعي وقد حظيت المنطقة الشرقية على نوعين من النشاط الاقتصادي:

أ/ النشاط الرعوي وتمثله المنطقة الواقعة بين ابودليق وود رملي؛

ب/ والنشاط الزراعي وتمثله القرى الواقعة من الخوجلاب حتى الجبلي.

أما منطقة ما بين النيلين فنشاطها اخذ في التنوع والتي تضم مناطق جبل أولياء وقرى الشقيلاب. ويزول الناس في المنطقة الغربية الزراعة المطرية وخاصة في قرى الهلجبية والتريس والسلمانية غرب والشقيلة.

وقدم المشروع عدد من الخدمات نجملها بدون تفصيل في: خدمات الإسكان والتخطيط، خدمات الإرشاد الزراعي، النقل والمواصلات، النشاط التعاوني، الإرشاد النسوي، رعاية الطفولة والأمومة، الترويج والترفيه، الصحة العامة، تعليم الكبار والتأهيل والتدريس، والمراكز الاجتماعية.

2 - مشروع تنمية المرأة في ريفي شندى:

بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة والتنمية الصناعية وغطى 25 قرية وركز على تدريب القيادات النسوية على أنشطة متعددة لمدة ثلاث سنوات.

3 - مشروع العمالة المكثفة:

تم هذا المشروع الموطن في منطقة النيل الأبيض بالتعاون مع منظمة العمل الدولية (ILO).

4 - الجامعات:

عند تطبيق اللامركزية في الحكم تمت مراجعة للتعليم العالي وقد قامت ثورة للتعليم العالي بالسودان، فكان أهم قرارات ثورة التعليم العالي عام 1989 مضاعفة القبول في التعليم العالي.

كما قامت بإنشاء جامعات وكليات جديدة في ولايات السودان المختلفة حتى وصل عدد الجامعات الحكومية 27 جامعة (ناصر، 2010)، وقد تبنت الجامعات برامج تنمية المجتمع من خلال تأسيس كليات تنمية المجتمع التي تهدف إلى خدمة كل قطاعات المجتمع في مجالات الصحة والتعليم ومحو الأمية وتعليم الكبار والتأهيل والتدريب وتمليك وسائل الإنتاج وخدمة المجتمع. وهذا ما أكدته (السبيل & آخرون، 1993) إذ يمكن للوحدات المتخصصة أن تقدم برامج عامة ومهنية ونشاطات خاصة لخدمة الأفراد والجماعات والهيئات والمؤسسات الأهلية والحكومية في المجتمع المحلي.

5 - ومشروعات المجتمعات الصديقة للأطفال:

يتم تنفيذه بالتعاون بين حكومة السودان ومنظمة اليونسيف وحكومات الولايات ويعتبر أنموذجاً للتنمية المحلية والريفية المتكاملة إذ يقدم حزمة من الخدمات في مجالات التعليم والصحة والمياه وترقية المجتمع وبرامج الأمومة والطفولة. وكانت تلك نماذج من التنمية المحلية في السودان والتي ساعدت عليها اللامركزية في الحكم التي ينتهجها السودان والتي وفرت بعض التشريعات المساعدة على التنمية المحلية.

3) السياسات والتشريعات التي ساهمت في التنمية المحلية:

ظلت قسمة الإيرادات المالية بين مستويات الحكم تشكل هاجساً سياسياً وإدارياً لجميع الأنظمة التي تعاقبت على السودان، ذلك لأن السودان بمكوناته المتنوعة تتنوع أيضاً حاجاته الاقتصادية والخدمية والتنموية.

- قانون الحكم المحلي لسنة 1951 (مارشال):

إصدار قانون الحكم المحلي لسنة 1951 الذي نظم الحكم المحلي والإدارة الأهلية والذي قسم السودان إلى مجالس بلدية وريفية واستمر العمل به إلى ما بعد الاستقلال (النعيم، 2006). نص قانون 1951 أن تتم بموجب اتفاقية مالية بين المركز ومجالس الحكم المحلي بالتنازل عن إيرادات ضريبية بجانب العوائد المحلية التي تجبى بموجب قانون الضرائب للمجلس المحلي. كما اعتمد قانون الضرائب لسنة 1945 والذي تم بموجبه تنازل الحكومة المركزية عن الضرائب المباشرة.

- قانون الحكم الشعبي المحلي لسنة 1971:

تم بموجب هذا القانون تقسيم الموارد بين المركز والمديريات حيث تم تخصيص موارد حصرية للمديرية التي تقوم بتخصيص موارد لمجالس الحكم المحلي.

- الحكم الذاتي لجنوب السودان 1972:

وفقاً لهذه الاتفاقية تم تقسيم الموارد بين الحكومة المركزية وحكومة جنوب السودان. واستهدفت بشكل واضح توفير موارد كبيرة للإقليم يكون محوراً لمناشط الحكومة الإقليمية والمركزية مع مساهمة المواطنين المحليين وأفراد الخدمة المدنية بالإقليم ومؤسسات القوات المسلحة والشرطة والقضاء باعتبار الإعمار في الجنوب مسئولية مشتركة بين الجنوب والشمال (وزارة الرعاية الاجتماعية، 2007).

- قانون الحكم الإقليمي 1980:

تأسيساً على التجارب تم تقسيم السودان إلى ستة أقاليم، فقسمت الإيرادات على ثلاثة مستويات هي المركزي والإقليمي والمحلي.

- المرسوم الدستوري الرابع:

تأسس بموجب الحكم الفيدرالي فقسم السودان إلى 9 أقاليم/ولايات، عدد من المديريات/المحافظات 19 ومجالس محلية 240 لإدارة شئون البلاد على المستوى المحلي. وتلي ذلك مجموعة من المراسيم الجمهورية التي أدت إلى إعادة تقسيم الولايات والسلطات.. ووفقاً لمرسوم عام 1993 أرتفع عدد الولايات إلى 26 ولاية والمحافظات إلى 113 محافظة، وعدد المحليات إلى 734 محلية ويشمل ذلك عدد الولايات الجنوبية 10 والمحافظات 42 والمحليات 190. وجاءت القسمة متطورة عن سابقتها لأنها طورت القسمة من المستوى الولائي لتشمل المستوى المحلي ومددت لكل مستوى موارد مالية تستهدف المسؤوليات الإدارية والسياسية والخدمية. ثم أدمجت ولاية غرب كردفان في ولايتي شمال وجنوب كردفان ليصبح عدد الولايات بالسودان 25 ولاية. ثم انفصل جنوب السودان في يوليو 2011 بعد الاستفتاء ليصبح دولة جنوب السودان، وبالتالي أصبح عدد ولاية جمهورية السودان 15 ولاية. وأصدر الرئيس عمر البشير مراسيم بتحويل دارفور من ثلاث إلى خمس ولايات (النور 2012) وذلك في 10 يناير 2012، ليزداد عدد ولايات السودان 17 ولاية.

- قانون الصندوق القومي لدعم الولايات:

تم إصداره بموجب المادة 16 من المرسوم الدستور الثاني عشر لسنة 1995 وتأكيداً في المادة 116 في دستور 1998 وأهم أهدافه:

- 1 - إعانة الولايات التي لا تزال تتلقى دعماً جاريّاً من الحكومة الاتحادية للخروج من هذه المظلة تدريجياً وفق برنامج متوسط الأجل؛
- 2 - إرساء دعائم العدالة بتحقيق التوازن التنموي بين الولايات المختلفة وتحويل الموارد التي تتحصل إلى دعم للصرف الجاري وإلى الصرف على التنمية؛
- 3 - وضع أسس لمنهج العمل الولائي المستند على التخطيط ودراسات الجدوى لزيادة كفاءة الموارد المستخدمة في التنمية؛
- 4 - انتهاز مبدأ التخطيط العلمي المبني على توجيهات البرامج الاقتصادية القومية والشفافية في التعامل وتوظيف الموارد وفق قاعدة من المعلومات؛
- 5 - تدعيم دور الصندوق لأداء وظيفته كآلية مستقبلية لترسيخ دعائم الحكم الاتحادي.

- قانون قسمة الموارد لسنة 1999:

لعل أبرز سماته أنه عالج موضوع النسب التي حددها الدستور في المواد 113 إلى 115 على النحو التالي:

- (أ) تخصيص نسبة لا تقل عن 10% من أرباح المشروعات القومية للولايات التي يمتد إليها المشروع على أن يخصص 10% للمحليات التي يمتد إليها المشروع؛
(ب) على كل محلية تخصيص نسبة 40% من ضريبة الإنتاج الزراعي والحيواني للولاية؛
(ت) وعلى كل ولاية تخصيص نسبة 40% من ضريبة أرباح الأعمال للمحليات.

- المجلس الأعلى للموارد:

- انشأ بموجب المادة الثامنة من قانون قسمة الموارد لسنة 1999، واختصاصاته:
(أ) تسمية المشروعات القومية وتحديد نسب الولايات بما لا يقل عن 10% من عائد أرباح المشروعات القومية؛
(ب) وضع الأسس لتوزيع أرباح المشروعات القومية بين الولايات؛
(ت) تحديد نسبة صندوق دعم الولايات من عائد إيرادات الموازنة المالية الاتحادية؛
(ث) ورفع تقارير أداء دورية عن أعماله للمجلس الوطني.

- وقسمة الإيرادات المالية عبر المفوضية:

ميزانية العام 2007 شهدت نسباً جديدة لتقسيم العائدات بين الحكومة القومية وحكومة جنوب السودان والولايات الشمالية وفقاً لقانون الاعتماد المالي لسنة 2007 والذي أحيزت بموجبه ميزانية هذا العام كما يلي:

- 55,2% للحكومة القومية؛

- 16,2% لحكومة الجنوب؛

- 28,2% للولايات الشمالية.

كما تم حجز 10% من جملة إيرادات الميزانية كاحتياطي تتم تسويته أواخر العام وفقاً للتدفقات النقدية شريطة أن يكون حساب الاحتياطي صفراً عند بداية الميزانية الجديدة (وزارة الرعاية الاجتماعية، 2007).

ومن المشكلات التي تواجه التنمية المحلية في السودان:

- 1 - بالرغم من السلطات الواسعة الممنوحة للمحليات إلا إن مواردها ضعيفة وما يتحصل عليه يقوم بتغطية الفصل الأول (الأجور)؛
- 2 - الولايات لا تمنح المحليات ميزانية تنمية؛
- 3 - عدم تكامل برامج التنمية؛
- 4 - القيم الاجتماعية السائدة كما ذكرنا سابقاً؛
- 5 - المعوقات الإدارية والتنظيمية؛
- 6 - نقص الموارد المادية والبشرية.

خاتمة (النتائج والتوصيات):

- مما سبق، توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها:
- وجود تنمية محلية بمناطق مختلفة من السودان؛
- توجد سياسات وتشريعات وقوانين تساعد على التنمية المحلية؛
- وتوجد صعوبات تواجه التنمية المحلية.

وعليه وضع الباحث بعض التوصيات منها:

- تشجيع الاستثمار بالمحليات لزيادة الإيرادات وتوفير فرص عمل؛
- عدم تحميل المحليات لأي أعباء إضافية خارج الميزانيات المجازة؛
- مراعاة حق المحليات في تقسيم الثروة؛
- وتفعيل برامج التدريب ورفع القدرات.

المراجع والمصادر:

- حاج احمد & الأمين العوض وآخرون، «الأطر المؤسسية للمجتمع المحلي والشاركة في تحقيق المجتمع»، ورشة التنمية المحلية ودورها في التنمية الاجتماعية، وزارة الرعاية الاجتماعية، الخرطوم 11/01-10/30 2007/.
- حمودة سعد الفاروق، «تنمية المجتمعات المحلية (الريفية، الحضرية، المستحدثة، الصحراوية)»، ط. المكتب العلمي للكمبيوتر والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1995.
- الحناكي، على بن سليمان، «الاستراتيجيات الملائمة للتنمية المحلية ودورها في التنمية الاجتماعية»، ورشة التنمية المحلية ودورها في التنمية الاجتماعية، وزارة الرعاية الاجتماعية، الخرطوم 11/01-10/30 2007/.
- السبيل وآخرون، عبد العزيز عدا الله، «الأدوار المطلوبة من جامعات دول الخليج العربية في مجال خدمة المجتمع»، ط. مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض، 1993.
- مكتبخانه، إسماعيل بن السيد، «أسس علم الاجتماع»، ط. اشراقات للنشر والتوزيع، جدة، 1424هـ.
- ميشيل، دنيكن، «معجم علم الاجتماع»، ترجمة إحسان محمد الحسن، ط. دار الرشيد للنشر، بغداد، 1967.
- عبد الحميد، عبد المطلب، «التمويل المحلي»، ط. الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999.
- عبد اللطيف، رشيد أحمد، «أساليب التخطيط للتنمية»، ط. ط. دار القاهرة، 2002.
- غيث، محمد عاطف، «علم الاجتماع»، ط. دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1987.
- النعيم، عدا الله العلي، «اللامركزية في الإدارة المحلية بالدول العربية»، ط. المعهد العربي لإتماء المدن، الرياض، 2006.
- النعيم وآخرون، على الجرقندي، «التحديات التي تواجه التنمية المحلية في الوطن العربي»، ورشة التنمية المحلية ودورها في التنمية الاجتماعية، وزارة الرعاية الاجتماعية، الخرطوم 11/01-10/30 2007/.
- ناصر، الأمين صالح، «دور الجامعات في خدمة المجتمع - دراسة حالة جامعة الدلنج»، مجلة البحث العلمي للعلوم والآداب جامعة الدلنج، العدد الثامن، 2010.
- النور، النور احمد، «الخرطوم تؤكد سيطرتها على منافذ دارفور على دولة جنوب السودان»، تاريخ الزيارة للموقع: 2012/01/12، <http://www.sudansafari.net/2009-05-14-10-44-00/11-mepress/16750-2012-01-11-07-10-58.html>
- الهواري & آخرون، عادل مختار، «قضايا التغير والتنمية الاجتماعية»، ط. دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1998.
- وزارة الرعاية الاجتماعية، «التنمية المحلية في السودان الواقع والمأمول»، ورشة التنمية المحلية ودورها في التنمية الاجتماعية، وزارة الرعاية الاجتماعية، الخرطوم 11/01-10/30 2007/.